قضايا سياسية

اسم المقال: الحوكمة الالكترونية في العراق رؤية في الحلول والافاق المستقبلية
اسم الكاتب: عبدالرحمن طالب شرموط، أ.د. ياسين سعد محمد
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/index.php/library/9543
تاريخ الاسترداد: 2026/11/01 14:33 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة قضايا سياسية الصادرة عن كلية العلوم السياسية في جامعة النهرين ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

الحوكمة الالكترونية في العراق رؤية في الحلول والافاق المستقبلية▽

Electronic Government in Iraq: A Vision for Solutions and Future Prospects

الباحث : عبد الرحمن طالب شرموط* أ.د. ياسين سعد محمد**

Abdul Rahman Talib Sharmout Prof. Dr. Yassin Saad Mohammed

الملخص

أدى التقدم التكنولوجي وظهور شبكة المعلومات الدولية الانترنيت والوسائط الالكترونية التي تعمل وفق هذه الشبكة، وسهولة حصول مواطني الدول على هذه التقنيات التكنولوجية في البيئة الاستراتيجية العالمية الى وضع الخطط الاستراتيجية التي تسهل حياة مواطنيها في الحصول على الخدمات الضرورية والكمالية التي يحتاجونها بكبسة رز واحدة، وبدقائق معدودات عبر الالواح الرقمية التي هي في متناول اليد، ومغادرة الاجراءات الادارية الروتينية المعقدة والبطيئة.

إذ نحن اليوم نعيش في عصر السرعة، ويعد هذا التطور والتحولات نحو الحوكمة الالكترونية جزء من مؤشرات المواطن العالمية، والعراق لابد أن يواكب الدول العالمية والاقليمية المتحولة رقمياً وقطعت اشواطاً متقدمة في هذا المجال، والعراق على الرغم من قيامة بعمليات الحوكمة الالكترونية على مستوى العديد من مؤسسات الدولة الرسمية الا انه يواجه تحديات لوقف عجلة التحول الالكتروني منها مرتبط بالمواطن البسيط، ومنها مرتبط بمؤسسات الدولة، ومنها مرتبط بعمليات الجريمة المنظمة والارهابية التي تستهدف مؤسسات الدولة رقمياً وتكنولوجياً.

الكلمات المفتاحية: الحوكمة الالكترونية، الحكومة الالكترونية، التحول التقني، العراق.

Abstract

Technological progress, the emergence of the Internet and electronic media that operate according to this network, and the ease of access of citizens of countries to these technological techniques in the global strategic environment have led to the development of strategic plans that facilitate the lives of their citizens in obtaining the necessary and luxury services they need with the click of a button,

▽ تاريخ التقديم : 2025/1/13 تاريخ القبول: 2025/2/9 تاريخ النشر: 2025/3/31

* كلية العلوم السياسية _جامعة النهرين البحث مستل _ abdulrahman.mpols24@nahrainuniv.edu.iq

** كلية العلوم السياسية _ جامعة النهرين dr.yasen@nahrainuniv.edu.iq

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International / | Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0

and in a few minutes via digital tablets that are within reach, and leaving the complex and slow routine administrative procedures.

As we live today in the age of speed, this development and transformations towards e-governance are part of the global citizen indicators, and Iraq must keep pace with the global and regional countries that have transformed digitally and have made advanced strides in this field, and Iraq, despite its implementation of e-governance operations at the level of many official state institutions, faces challenges to stop the wheel of electronic transformation, some of which are related to the ordinary citizen, some of which are related to state institutions, and some of which are related to organized crime and terrorism that target state institutions digitally and technologically.

Keywords: Electronic governance, Electronic government, technical transformation, Iraq.

المقدمة

بعد أن شهد قطاع الاتصالات تطوراً كبيراً لا يزال مستمراً حتى اليوم ، وبعد أن إجتاحت تطبيقات التكنولوجيا كافة مجالات الحياة اليومية بما فيها العمل الاداري، فإن تطبيق الحوكمة الالكترونية أصبح مهماً بأهمية وظائفه ومهامه، وهذه الاهمية تنبع من الحاجة الملحة من جهة المواطنين وقطاعات الأعمال التي تتلقى الخدمات، وطلب المعلومات، عبر وسيلة أتصال حديثة يعلمونها ويألفونها، وتوفر عليهم الوقت والجهد، وعناء التنقل، وتقيهم الروتين، والبيروقراطية الادارية، التي لم تعد تتناسب مع أدوات عصر التكنولوجية الحديثة.

لقد أصبح مفهوم الحوكمة الالكترونية يمثل توجها جديداً لدول العالم سواء المتقدمة أو النامية، بإعتبارها ركيزة أساسية لتحقيق التنمية السياسية، والاجتماعية، والاقتصادية، ولتجسيد الديمقراطية من خلال توفير للمعلومات، والشفافية، والمساءلة، والمحاسبة، وإشراك المواطن في القرار الوطني، لذلك خطت العديد من الدول خطوات كبيرة في مجال تطبيق الحوكمة الالكترونية وما تلاها من تغيير جذري لمفهوم الخدمة العمومية وجودتها وطرق الحصول عليها، إعتماداً على السرعة، والتفاعل الآني وإختراق الحدود. لذلك فالحكومة العراقية من خلال ارادة التغير والتحوّل التي تملكها وقدراتها على ترجمة الرؤية الاستراتيجية إلى خطوات عملية مبرمجة مع تجنيد كافة الامكانيات الكفيلة بنجاح هذا النوع من المشاريع الاستراتيجية لما لها من الآثار البالغة على كافة نواحي الحياة.

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International / | Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0

أهمية البحث

تبع أهمية البحث من أهمية الحوكمة الالكترونية التي أصبحت تشكل مدخلاً جديداً لتحسين مستوى الاداء في مختلف المؤسسات الحكومية وجودته وخاصة أن هذه الحوكمة لها علاقة وثيقة بمبادئ أدارة الجودة الشاملة، وجاءت استخدام تكنولوجية المعلومات والاتصالات في الحوكمة رداً على البيروقراطية، والهرمية التنظيمية، والاتصال من جانب واحد، وكذلك الحد من الفساد الاداري، والمحسوبية، وزيادة الشفافية، والانفتاح على العالم ويمكن القول بأن أهمية الدراسة تحاول أن تضع حلولا للمشاكل التي تواجه تطبيق الحوكمة الالكترونية في العراق وبيان الابعاد المستقبلية للبحث.

إشكالية البحث

تتمثل اشكالية البحث في أن هناك معوقات عديدة سياسية واجتماعية واقتصادية وادارية تحول دون تطبيق الحوكمة الالكترونية في العراق، وبهذا سيحاول البحث الاجابة على التساؤلات الفرعية التالية:

1. ما مفهوم الحوكمة الالكترونية؟ وما هي أهم مراحل تطورها؟
2. ما أبرز التحديات والمعوقات التي تواجه تطبيق الحوكمة الالكترونية في العراق؟
3. ما هي أبرز الحلول والمقترحات التي تساعد على نجاح تطبيق الحوكمة الالكترونية؟
4. ما أهم التوقعات والمشاهد المستقبلية لتطبيق الحوكمة الالكترونية في العراق؟

فرضية البحث

كلما استطاعت الدولة العراقية تبني آليات الحوكمة الالكترونية وتوظيفها بالشكل السليم يمكن من خلالها تجاوز المعوقات التي تحول دون تطبيق الحوكمة الالكترونية في العراق.

مناهج البحث

سيعتمد البحث بشكل أساسي على منهج التحليل الوصفي ومنهج الاستشراف المستقبلي، الأمر الذي يتيح معالجة وتحليل المشاكل التي تواجه تطبيق الحوكمة الالكترونية في العراق كمتغير أول ضمن الإشكاليات، ولتحليل ومعالجة المتغير الثاني المتمثل في توفر الحلول والمقترحات ومدى إمكانيتها لإنجاح مشروع الحوكمة الالكترونية.

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International / | Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0

أولاً_ المدخل المفاهيمي للبحث

يمثل هذا المدخل الاطار النظري والتمهيدي للبحث، إذ سيعرف الحوكمة الالكترونية ويبين مراحل تطورها.

بعد النمو السريع في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والازدياد الملحوظ لاستخدامها في القطاعات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والترفيهية وما رافقها من ازدهار الخدمات الإلكترونية المتاحة عبر الانترنيت التي يستخدمها الافراد واصحاب الاعمال وسائر الفئات بالمجتمع من دون الحاجة الى بذل جهود مادية تذكر، إذ أصبح الاعتماد على نظم تكنولوجيا المعلومات في الاعمال الحكومية كافة هو سمة العصر بل هو هدف معظم الدول التي تسعى لتحقيق التقدم الرقمي والتنمية.

قد يتبادر للذهن عند سماع عبارة الحكومة الإلكترونية قيام هذه الحكومة بجميع الأعمال الموكلة إليها عن طريق الإنترنت وهذا مفهوم خاطئ لأنه لا يمكن لأي حكومة في العالم أن تدير موارد بلد ما وتحول عملها بالكامل إلى عمل عن طريق الإنترنت. فالحكومة الإلكترونية هي الانتقال من تقديم الخدمات العامة والمعاملات من شكلها الروتيني إلى الشكل الإلكتروني عبر الإنترنت.

الحكومة الإلكترونية والتجارة والأعمال الإلكترونية من التعبيرات الجديدة التي دخلت حياتنا بقوة وأصبحت تتداول في الاستخدام العادي لتعبر عن القيام بالأنشطة السياسية والإدارية والتجارية باستخدام تطبيقات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات المتطورة بين الشركات بعضها ببعض وبين الشركات وعملائها أو بين الشركات والجهات العامة، بغرض رفع كفاءة الأداء وتقليل سلسلة الوسطاء الآخرين والاستيراد والتصدير وباقي التعاقدات وحجز تذاكر السفر والفنادق والمعاملات المصرفية بكل أنواعها والتي تتم في شكل محرر إلكتروني موقع توقيعا إلكترونيا[1].

الحكومة الالكترونية (E—Government) هي عملية استخدام المؤسسات الحكومية لتكنولوجيا المعلومات (مثل شبكات المعلومات العريضة، شبكة الانترنت، أساليب الاتصال عبر الهاتف المحمول) والتي لديها القدرة على تغيير وتحويل العلاقات مع المواطنين ورجال الاعمال ومختلف المؤسسات الحكومية، وهذه التكنولوجيا يمكنها أن تخدم عددا كبيرا من الاهداف مثل، تقديم خدمات أفضل

(1) مصطفى يوسف كافي، الحكومة الإلكترونية، دار ومؤسسة رسلان، دمشق، 2009، ص 19.

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International / | Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0

للمواطنين، تحسين التعامل والتفاعل مع رجال الاعمال ومجتمع الصناعة، وتمكين المواطنين من الوصول للمعلومات مما يوفر مزيدا من الشفافية أو ادارة أكثر كفاءة للمؤسسات الحكومية، كما أن نتائج هذه التطبيقات يمكن أن تؤدي الى تحجيم الفساد وزيادة الشفافية وتعظيم العائد ككل أو تخفيض النفقات وزيادة قناعة المواطن بدور المؤسسة الحكومية في حياته[1].

تحول حكومة ما إلى حكومة إلكترونية ينبغي أن يسبقه انتشار واسع للإنترنت وأن تكون نسبة مستخدمي الإنترنت لا تقل عن (30%) من نسبة سكان هذا البلد كي يكون للعملية مردود خدماتي وجدوى اقتصادية وتساهم في عملية التنمية. وهذا لا يعني بالضرورة وصول الإنترنت إلى بيوت هذه الأعداد من السكان بل يكفي أن تتوفر لديهم إمكانية الدخول إلى الإنترنت[2]، إن مشاكل البيروقراطية في الإدارة والصعوبات التي ترافق عملية تعقيب المعاملات مع الانتشار الواسع للإنترنت دفع عددا من بلدان العالم إلى التفكير بالتحول إلى حكومات إلكترونية وخاصة تلك البلدان التي تطمع إلى جلب الاستثمارات ورؤوس الأموال.

ويعني مصطلح الحكومة الالكترونية (E-Governmet) استخدام نتائج الثورة التكنولوجية في تحسين مستويات الأداء في الأجهزة الحكومية ورفع كفايتها وتعزيز فعاليتها في تحقيق الأهداف المرجوة منها ويشمل ذلك الاستفادة من تراكم المعرفة والتقدم التقني المرافق لها في توسيع قاعدة المستفيدين من الخدمات العامة من حيث وفرة هذه الخدمات وتحسين أساليب تقديمها بوسائل غير تقليدية (الكترونية) تمكن من الاطلاع على معلومات حكومية وإكمال التبادل بين الأجهزة الحكومية وجمهور المستفيدين من خدماتها في أي زمان ومكان على أساس المساواة والعدالة بين المعنيين كافة بالخدمات العامة[3].

يعد مفهوم الحكومة الالكترونية من أبرز المفاهيم التي ادخلتها الثورة المعلوماتية وشبكة الانترنت في حياة المواطنين اليومية وهي من الأفكار الجديدة في تطبيقاتها وتهدف الى احداث تطوير جذري في الأداء الحكومي وفق معايير القطاع الخاص في كل ما يتمتع به من مزايا تنافسية وفي مقدمتها الجودة وكسب رضا المستفيد، وهو ما سيؤدي الى تطوير ضخم في تقديم الخدمات الحكومية وبالرغم من عدم

(1) مازن مهدي حبيب العقابي، الحوكمة الإلكترونية وإدارة الدولة، الدار الجامعية للطباعة والنشر والترجمة، بغداد، 2020، ص 21.

(2) مصطفى يوسف كافي، مصدر سبق ذكره، ص 20.

(3) طلال بن عبد الله حسين الشريف، الحكومة الإلكترونية، المؤسسة العربية للاستشارات العلمية وتنمية الموارد البشرية، القاهرة، 2010، ص 79.

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International / | Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0

وجود تعريف موحد ومتفق عليه للحكومة الإلكترونية، حيث ساق الخبراء العديد من التعريفات إلا أنه يمكن الاشارة الى أن مفهوم الحكومة الالكترونية يشير الى استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لتحسين الكفاءة والفاعلية والشفافية والمساءلة في الحكومة[1].

ثانياً_ معوقات وآليات تطبيق الحوكمة الالكترونية في العراق

يسعى العراق إلى تطبيق الحوكمة الالكترونية والذي أصبح جزء من عملية التحول نحو الاساسيات المستقبلية نتيجة ظهور ثورة المعلومات والاتصالات في الدول المتقدمة وتأثيرها المباشر على بقية دول العالم، لذلك فإن نمط الادارة التقليدية أصبح لا يستطيع الوقوف بوجه التغيرات الحاصلة في العالم وخاصة على مستوى التطور التكنولوجي في المؤسسات الحكومية في العالم حيث أن مختلف القطاعات في الدول وخاصة في العراق لا تستطيع الارتباط بالمؤسسات الحكومية سواء من ناحية طلب المعلومات أو في طلب الخدمات نتيجة عدم وجود تواصل مباشر بين المؤسسات والاجهزة الحكومية المختلفة .

1_ المعوقات التي تواجه تطبيق الحوكمة الالكترونية في العراق

إذ قامت الحكومة العراقية بوضع الخطط من أجل القيام بالتحول نحو الحوكمة الالكترونية ، ولكن في المقابل هذا لا يعني عدم وجود تحديات تقف أمام تطبيق مشروع الحوكمة الالكترونية في العراق، وبالرغم من وجود خطط استراتيجية وإمتلاك الحوكمة العراقية الارادة السياسية من أجل الانتقال إلى تطبيق النمط الالكتروني في المؤسسات الحكومية إلا إنَّه ليس بالقدر الكافي التي تسمح بتطبيق مشروع الحوكمة الالكترونية في العراق بدون وجود تحديات أو معوقات ونتائج سلبية تقف أمام تطبيق النمط الالكتروني وأبرز هذه التحديات هي[2]:

(1) احمد شعبان علي الجلودة، المناقصة العامة في ظل الحكومة الإلكترونية، ط1، دار الفكر الجامعي، الاسكندرية، 2015، ص 29.

(2) علاء حسين التميمي، ادارة المرافق العامة في ظل الحكومة الالكترونية، مجلة المعهد العربي الثقافي، المجلد ٣، العدد ٣، عمان، ٢٠٠٧، ص ١٦٦.

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International / | Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0

أ: **المعوقات الإدارية:** يتطلب إنجاز مشروع الحوكمة الالكترونية المرور بمجموعة من التحديات التي تقف بوجه تطبيقها في العراق وهي:

1) ضعف الرغبة بالتغيير: نتيجة الجهل بمعرفة البيئة التكنولوجية الصحيحة تؤدي إلى إيجاد تحديات هامة تقف أمام التحول نحو الحوكمة الالكتروني، إذ يواجه العديد من الموظفين التابعين للمؤسسات الحكومية في العراق الكثير من الصعوبات في تعلم على الاساليب التكنولوجية الحديثة والسبب يرجع إلى عدم وجود رغبة من قبل القيادة السياسية في تطوير وتغيير نمط الادارة التقليدية والتحول إلى النمط الالكتروني أو عدم وجود رغبة من قبل الموظف الحكومي بالتحول نحو النمط الالكتروني بسبب الفهم الخاطئ أو الخوف من المجهول كل هذه الأمور تعد من النتائج السلبية التي تقف أمام تطبيق مشروع الحوكمة الالكترونية في العراق[1].

2) غياب القيادة الجادة والرؤية الشمولية: إن عملية التخطيط تعد الاداة الرئيسة لوضع الرؤية الحقيقية لأنشاء مشروع الحوكمة الالكترونية في العراق، لذلك فإن التخطيط يحتاج إلى وضع سناريوهات لرسم مستقبل واقعي يتلائم مع التغيرات والتطورات في العالم المعاصر، فالتخطيط السياسي غير الصحيح أو المتسرع يشكل خطرا كبيراً على المكونات الاساسية للحكومة الالكترونية مما يؤدي إلى إنهاء العمل في مشروع الحوكمة الالكترونية في العراق[2].

ب: المعوقات السياسية والقانونية :

يعد وجود الإرادة السياسية الفاعلة في العراق الداعم الاساسي اللازمة لأقناع الاجهزة الحكومية بضرورة تطبيق التقنيات الحديثة لمواكبة ثورة المعلومات والاتصالات في العالم المعاصر، وعدم وجودها يؤدي إلى نتائج سلبية تحول دون تطبيق مشروع الحوكمة الالكترونية في العراق هذا من جانب، من ناحية أخرى يعد غياب البيئة القانونية الضرورية للتحول نحو تطبيق مشروع الحوكمة الالكترونية في العراق من التحديات الاساسية التي تقف أمام التحول، إذ أن عملية وضع قوالب قانونية للمعاملات الالكترونية من أجل تحديد المسؤوليات، وإسناد الواجبات وتحديد نوعية المعاملات، وصلاحيات الموظف،

(1) احمد موسى العوادات، المعوقات والصعوبات التي تخول جون تطبيق برنامج الحكومة الالكترونية، مجلة العلوم الاقتصادية والادارية، جامعة اربد، عمان، ٢٠١٠، ص ٢٥.

(2) ندى بدر جراح وشيماء سعدون محمود، الحكومة الالكترونية في العراق الواقع والمشاكل التطبيق في العراق، مجلة الخليج العربي، العدد ٣ – ٤، بغداد، ٢٠١٢، ص ١٣٠.

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International / | Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0

إذ يتم من خلالها وضع نصوص تشريعية وقانونية حديثة للمحافظة على الاجراءات وحججها القانونية ولضمان تطبيق الحوكمة الالكترونية ونجاحها يتطلب وجود بيئة قانونية مناسبة من خلال الآتي[1]:

1) يتطلب تشريع قوانين خاصة لتقديم الخدمات الالكترونية والتي من خلالها يؤدي إلى تشجيع قطاعات تكنولوجية المعلومات والاتصال والاستثمار فيها.
2) كما يتضمن وجود قوانين تقوم على الحماية الخاصة بالابتكار، والابداع، والملكية الفكرية، وذلك من خلال إعطاء الفرص لأصحاب الابتكار والابداع والاستفادة من ثمرة جهده ونتائج أفكاره.
3) وكذلك وضع قوانين تقوم على أساس حماية الاطراف المتعاملة بالحوكمة الالكترونية وتطبيقاتها مما يؤدي إلى وجود قوالب تمنع كل التهديدات للمتعاملين.

ج: **المعوقات البشرية** : يعد العامل البشري من العوامل الاساسية من أجل تأسيس مشروع الحوكمة الالكترونية لتطوير المجتمعات وفق الاساليب التكنولوجية الحديثة، إلا أن قلة الكوادر البشرية غير المؤهلة من أجل التلائم مع متغيرات العالم التكنولوجي وخاصة في العراق نتيجة عدم إمتلاكهم الخبرات الاساسية للتحول نحو النمط الالكتروني ومن أبرز هذه التحديات[2]:

1) الأمية المعلوماتية : يعاني العراق من أمية كبيرة في التعامل مع الحاسب الآلي، إذ يحتاج عملية القضاء عليها إلى جهود كبيرة من قبل الجامعات في العراق، والمؤسسات العامة والخاصة، وذلك من خلال إظهار أهمية الحاسب الآلي كعامل أساسي في تقدم الامم، إضافةً إلى وضع خطط تثقفية شاملة في سهولة استخدام الحاسب الآلي وإزالة التخوف منها وكذلك تطوير إمكانية المدربين وجعلهم أكثر مرونة في التدريب والتعليم في إستخدام الأساليب التكنولوجية .
2) العائق اللغوي : فمن أهم المشاكل التي يعاني منها العراق هي عدم قدرتهم على التواصل الكامل مع شبكات الانترنيت من خلال عدم إمتلاك موظفي المؤسسات الحكومية في العراق القدرة على التكلم باللغة الانجليزية التي تعد اللغة الاساسية للأنترنيت إذ إن أكثر من ٨٠% من البوابات

(1) شمس الدين ضاري كامل، الحكومة الالكترونية في الاصلاح السياسي دبي انموذجا، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، ٢٠١٥، ص ١٠٥.

(2) انور يحيى، الحكومة الالكترونية بين التحديات والمخاطر، مجلة الالكترونية كلية العلوم السياسية، العدد ٢٠، بيروت، ٢٠١٥، ص ١٥.

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International / | Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0

الالكترونية تكون باللغة الانكليزية، والتي تعتبر العامل الاساسي من أجل القيام بأنشاء مشروع الحوكمة الالكترونية في العراق[1].

3) العوائق الاجتماعية: تتكون من مجموع تحديات تقف امام تطبيق الحوكمة الالكترونية في العراق من خلال الاتي[2]:

أ) تزايد الفوارق الاجتماعية بين المجتمع وإنقسامه إلى فئات تمتلك أجهزة الحاسب الآلي وأخرى تفتقدها الذي أدى إلى إضعاف تطبيق الحوكمة الالكترونية .

ب) ارتفاع الفقر وإنخفاض الدخل النقدي للفرد، أدى إلى ضعف التواصل عبر شبكات الانترنيت.

ج) إشكالات البطالة المتنامية في المجتمعات المختلفة التي يمكن أن تنجم عن تطبيق الحوكمة الالكترونية وحلول الآلة محل الانسان، هذا الاخير الذي يرفض التحول الالكتروني خوفا على الامتيازات والمناصب.

د : المعوقات المالية والتقنية:

إن تطبيق الحوكمة الالكترونية في العراق لا يقوم إلا على التطبيقات التقنية المرتبطة بثورة المعلوماتية القائمة على التحديث، وفقا لأنظمة تقنية قوامها، أجهزة الحاسوب، وشبكات الاتصال، ونظم المعلومات المرتبطة بعضها بالبعض الآخر، بطريقة تسمح بممارسة تطبيق التكنولوجية عليها بما يخدم طالب الخدمات ومتلقيها وبما يحقق الادارة المنشودة في بيئة نظم المعلوماتي، وهذا يحتاج إلى توفير القدرات المالية حتى تتم عملية التحول من الادارة التقليدية إلى نمط الحوكمة الالكترونية، لذلك فإنَّ تطبيق النمط الالكتروني تواجهه صعوبات اقتصادية من الناحية المالية تؤدي الى توقف المشروع وعدم اكتماله[3].

لذلك فإنَّ التطوير وعملية التغير والتحول إلى مشروع الحوكمة الالكترونية في العراق يحتاج إلى وجود إستثمارات حكومية وإن تتحمل كافة المتطلبات المتعلقة بتطوير البنية الفنية، والموارد التشغيلية، لتوفير المعلومات، وإكمال تطبيق مشروع الحوكمة الالكترونية في العراق من أجل تحقيق تواصل بين

(1) فهد محمود المعمري، الحكومة الالكترونية: الواقع والتحديات، مؤتمر مسقط، ٢٠١٠، ص ١٥.

(2) انور يحيى، الحكومة الالكترونية بين التحديات والمخاطر، مجلة الالكترونية كلية العلوم السياسية، العدد ٢٠، بيروت، ٢٠١٥، ص 20.

(3) مصطفى يوسف كافي، الادارة الالكترونية، دار رسلان، دمشق، ٢٠١١، ص ٣٠٢-٣٠١.

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International / | Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0

الحوكمة والجماهير من خلال تقديم أفضل الخدمات لأفراد المجتمع العراقي، لذلك فإنَّ عملية إقرار مشروع الحوكمة الالكترونية أثناء عملية التخطيط الاستراتيجي يحتاج إلى أن يتم رصد الكلفة المالية المتوقعة وفق رؤية واضحة عن طريق الموازنة المالية للدولة أو غيرها مع ضمان استمرار تدفق الاموال من أجل إكمال مشروع الحوكمة الالكترونية بكافة مراحله من أجل رفع الكفاءات، ومواكبة التطورات[1].

كما إن هنالك تحديات أخرى تقف أمام تطور وتطبيق الحوكمة الالكترونية في العراق وهي من خلال التالي[2]:

1. ضعف مؤشرات خدمة ونوعية الانترنيت في المناطق المتاحة فيها وعدم تغطيتها لكافة مناطق العراق الذي يؤدي إلى عدم إمكانية تطبيق وتطوير العمل بمشروع الحوكمة الالكترونية في العراق، والحل الأنسب من أجل التخلص من هذه المشكلة بتوفير شبكات أنترنيت في كافة المناطق والمؤسسات ليسهل تطبيق مشروع الحوكمة الالكترونية في العراق كافةً .
2. عدم كفاية البنى التحتية، السلكية، واللاسلكية، وكل الأجهزة المادية من أجل ربط أجهزة الحاسوب والمستخدمين الذي يؤدي إلى عائق أمام تطبيق الحوكمة الالكترونية في العراق لذلك فإنَّ الحل الأنسب بتوفير البنى التحتية وتطويرها من أجل أن تكون هنالك إمكانية تطبيق النمط.
3. ضعف رأس المال البشري أدى إلى إنخفاض في نوعية المستوى التعليمي، وعدم وجود المهارات والمعرفة المناسبة من أجل تطبيق مشروع الحوكمة الالكترونية في العراق ، لذلك فإنَّ الحل الانسب هو الاهتمام بالجانب التعليمي من خلال زيادة الاستثمار الموجه نحوه.
4. تحديات تشريعية متمثلة بعدم وجود بيئة قانونية من أجل القيام بتشريع وتهيئة قوانين مناسبة من أجل تطبيق مشروع الحوكمة الالكترونية في كافة المؤسسات والقطاعات التابعة للحكومة في العراق، فإنَّ الحل الانسب هو إيجاد قانون خاص يفرض على جميع المؤسسات الحكومية بالعمل بالبوابات الالكترونية وفرض العقوبات القانونية على كل من يخالف القانون ويتحمل الشخص كل التبعات القانونية المفروضة من قبل السلطة التشريعية.

---

(1) تركي بن فهد بن طالب، دور التنمية الموارد البشرية في تفعيل الحكومة الالكترونية في امانة الرياض، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض ٢٠١٠، ص ٣٢.

(2) حامد عبد الحسين الجبوري، الحكومة الالكترونية وتحديات التطبيق في العراق، مركز الفرات للتنمية والدراسات الاستراتيجية، ص١٠.

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International / | Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0

2: آليات تطبيق الحوكمة الالكتروني في العراق

يصعب في كثير من الأحيان طرح حلول فردية لجميع التحديات نتيجة تشابكها وتداخلها مع بعضها البعض الآخر، إذ تبقى عملية التشخيص من أجل الوقوف على هذه التحديات لتدارك السلبيات المسجلة من خلال تطبيق الحوكمة الالكترونية في العراق، على أن يتم الاستفادة من النماذج الناجحة في هذا المجال مع الأخذ بالاعتبارات الخصوصيات التابعة للإدارة العامة في العراق الذي يعتبر البداية الحقيقية للطريق نحو تطبيق مشروع الحوكمة الالكترونية، لذلك تحاول الدراسة تقديم بعض المقترحات العامة من أجل وضع الحلول والتي تكون في حد ذاتها هدفاً أساسياً من أجل نجاح تطبيق الحوكمة الالكترونية في العراق، ووضع حلولاً تقف أمام التحديات التي تواجهها بصفة عامة لذلك سنحاول تسليط الضوء على مجموعة من الحلول لاهميتها في إنجاح مشروع تطبيق الحوكمة الالكترونية في العراق من خلال الاتي:

أ: أعادة بناء أنظمة العمل :

إن اعتماد تطبيق الحوكمة الالكترونية في العراق على تكنولوجية المعلومات والاتصال في أداء اعمالها داخل أروقة المؤسسات الحكومية يتطلب أعادة هيكلة عمل المؤسسات عن طريق أحداث تغير في الاجراءات المتبعة والمستخدمة بما يتلائم مع بيئة عمل الحوكمة الالكترونية في العراق، إذ تعد أعادة بناء أنظمة العمل تغيراً شاملاً للعمليات داخل المؤسسات الحكومية التي يمكن تنفيذها بعدة مراحل من خلال النقاط التالية[1]:

1) تعريف العاملين بفكرة وفلسفة أعادة بناء أنظمة العمل .
2) اختيار فريق العمل المكلف بإعادة بناء الاعمال.
3) تحديد العمليات المقترح لإعادة هندستها وفق أولويات المؤسسات .
4) تحديد المقاييس المستخدمة لتحديد التحسين في أداء كل اعمالها بشكل مباشر .
5) تدريب فرق العمل على المهام المطلوب اداؤها .

لذلك فإن تطبيق الحوكمة الالكترونية تمكن الموظفين في المؤسسات الحكومية في العراق من أتخاذ القرارات بسرعة وكفاءة أضافةً إلى أحداث تطورات ذات أبعاد تنظيمية وبشرية مزدوجة.

(1) احمد بن يوسف، معوقات وظيفية التكنولوجية الحديثة للأعلام والاتصال في المؤسسات والادارات العمومية للجزائر، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، كلية الاعلام، العدد ١٤، القاهرة، ٢٠١٤، ص٨٩.

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International / | Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0

ب : التغير على مستوى الهياكل التنظيمية للمؤسسات الحكومية:

إن تطبيق مشروع الحوكمة الالكترونية على المؤسسات الحكومية في العراق يعبر عن مجموعة من المتغيرات الاساسية من أجل خلق بيئة تتلائم مع انتقال المؤسسات الحكومية إلى تطبيق العمل بالنمط الالكتروني والتي يمكن طرحها فيما يلي[1]:

1) التحول من الهياكل البيروقراطية الثابت نحو الهياكل المرنة المتغيرة .
2) التحول نحو الهياكل الافقية بدلاً من الهياكل الهرمية والاعتماد على فرق العمل ذات الكفاءة العالية.

ج: تغير الثقافات التنظيمية للمؤسسات الحكومية:

تعد الثقافات التنظيمية المرتكز الأساسي في تقبل العاملين التابعين للمؤسسات الحكومية في العراق للأفكار والممارسات الادارية المستحدثة، وعليه فإنّ أي تغيير تكنولوجي يجب أن يتبعه تغيّر في المستوى القيمي، والسلوكي للعاملين، لذلك فأن المساند القيمية تعد إحدى المرتكزات الاساسية من أجل تطوير مستوى وأداء العاملين في المؤسسات الحكومية خصوصاً وأنه أصبح هنالك فجوة كبيرة تقف حاجز نتيجة إختلاف الثقافات الادارية التابع في الدولة العراقية عن النمط الالكتروني الذي يمثل صور للنماذج الناجحة للبلدان المتقدمة، لذلك فإنَّ عملية تغيّر سلوك العاملين في المؤسسات الحكومية العراقية من أجل تطبيق مشروع الحوكمة الالكترونية يقع على عاتق القيادة السياسية العراقية[2].

د: تطوير الكوادر البشرية

نتيجة وجود أعداد كبيرة من الكوادر البشرية في العراق والتي تعد الركيزة الاساسية للانتقال لتطبيق مشروع الحوكمة الالكترونية والتي تتطلب تطوير الكوادر البشرية وتهيأتها والاستفادة من القدرات والطاقات البشرية، لذلك تدخل عملية تطوير الكوادر البشرية من ضمن الخطط الاستراتيجية من أجل تحفيز الكوادر البشرية وتقيمهم وفق معايير خاصة بما يدعم قيم التميز في أداء عمل الكوادر البشرية، وأنهاء العمل بالنمط التقليدي لأجل زيادة كفاءة ومستوى الاجراءات وذلك من خلال زيادة سرعة الأعمال المتعلقة بإدارة الموارد البشرية عشرات اضعاف السرعة الحالية[3].

---

(1) علي انور العسكري، الفساد في الادارة المحلية، مكتبة بستان المعرفة، بغداد، ٢٠٠٨، ص33.

(2) فهد بن ناصر العبود، الحكومة الالكترونية: التطبيق العملي للتعاملات الالكترونية الحكومية، العبيكان للنشر، الرياض، ٢٠٠٩، ص57.

(3) فهد بن ناصر العبود، مصدر سبق ذكره، ص58.

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International / | Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0

كما أكدت احدى الدراسات بأنَّ هنالك مجموعة من الحلول الممكنة من أجل تفعيل تطبيق مشروع الحوكمة الالكترونية في العراق من خلال النقاط التالية[1]:

1. تحديد رؤية واستراتيجية واضحة لتطبيق الحوكمة الالكترونية.
2. دراسة البنية التحتية لتكنولوجية المعلومات وتحليل مدى مقدرتها واستعدادها لتشغيل الخدمات الالكترونية، ودعم تطبيقات الحوكمة الالكترونية .
3. تنظيم الندوات التي تسهم في رفع الوعي، بأهداف ومنطلقات مشروع الحوكمة الالكترونية.
4. العمل على تسهيل إستقطاب الاستثمارات في مجالات متعددة من أهمها الاستثمارات في مجالات التقنية الرقمية، ومجالات اخرى متعددة التي تسهم في إيجاد قطاعات ذي فاعلية كبيرة، وداعم رئيسي لمشروع الحوكمة الالكترونية.
5. تهيئة القوانين والتشريعات التي تتناسب مع تطبيقات الحوكمة الالكترونية التي تهدف الى تسهيل المراسلات الالكترونية وتعزيز ثقة الجمهور في سلامة وصحة انجاز المعاملات الإلكترونية.
6. رفع مستوى الوعي الاجتماعي بالسياسيات الامنية عن طريق نشر المعلومات حول اسس تطوير تلك السياسات عبر الوسائط الالكترونية المتعدد والتوعية الموجهة كل ذلك سيكفل في النهاية الى محاصرة التهديدات الامنية في أضيق نطاق.
7. تأهيل كوادر حكومية مختصة في مجالات هندسة العمليات وتطبيقات الحوكمة الالكترونية في الدول.

ثانياً: الافاق المستقبلية لتطبيق الحوكمة الالكترونية في العراق

1: سيناريو نجاح الحلول المقترح لتطبيق الحوكمة الالكترونية في العراق

تسعى الحوكمة العراقية إلى تغيّر نفسها من القاعدة إلى القمة بمحاولة أيجاد العديد من الحلول التي تشكل نقطة أنطلاق أو بداية لتجسيد حكومة الكترونيا عراقية على أرض الواقع، لذلك لا زال محاولة الحكومة العراقية من أجل استكمال هذا المشروع عن طريق تنصيب شبكات حكومية داخلية ومرتبطة بالحكومات العالمية، وتقنين الخدمات الالكترونية من قبل وزارة العلوم والتكنولوجيا مع غيرها من الجهات الأخرى، لذلك يسعى العراق إلى تبني هذا النهج.

(1) غسان فيصل، مقومات تبني الحكومة الالكترونية: دراسة لآراء عينية على عدد من دوائر الحكومة في محافظة صلاح الدين، مجلة جامعة تكريت للعلوم الادارية والاقتصادية، العدد ٧، تكريت، ٢٠٠٧، ص 128.

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International / | Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0

أ: شروط المشهد: لغرض تحقيق سيناريو نجاح الحوكمة الالكترونية في العراق فأن ذلك يتطلب توافر مجموعة من الشروط فيها[1]:

1) إن الأمر يستوجب أيجاد تجارب واختبارات في البداية قبل تعميم مشروع الحوكمة الالكترونية حتى يتسنى الوقوف على نقاط الضعف ومعالجتها التي تستوجب السرعة في تحديد الاهداف والوسيلة لبلوغ المستوى المنشود اليه .
2) تقديم خطط استراتيجية متكاملة تشمل كافة القطاعات الخدمية والانتاجية موثقة بالأرقام تتفرع منها عدة استراتيجيات أخرى مكملة لها وكفيلة من أجل وضع الحلول وأنجاح مشروع الحوكمة الالكترونية بدأً من العمل على تحديث العملية التعليمية وإعادة تأهيل الكوادر البشرية على أن يسبق ذلك بطبيعة الحال تأسيس قاعدة إلكترونيا تمكننا من تحقيق الطموحات التي نسعى إلى تحقيقها.
3) استحداث الانظمة الآلية للتعاملات المالية والادارية على مختلف المستويات والأنظمة الأخرى التابعة للمؤسسات الحكومية، وبث الوعي المجتمعي بأهمية الحوكمة الالكترونية لدى كافة القطاعات.
4) تهيئة البيئة الاقتصادية والاجتماعية والتشريعية وتعزيز اكتساب المعرفة التقنية على المستوى التعليمي والوظيفي نظراً لدور المهم الذي تلعبه تقنيات المعلومات في زيادة كفاءة وفعالية أداء الاجهزة الادارية من أجل تسهيل تأدية الخدمات للمواطنين بكل يسر وسهولة، ولعل مع تحقيق تلك الخطط الاستراتيجية والحلول المقترح ستكون الادارة أكثر قدرة على مواجهة التحديات والترقي بخدماتها وتحقيق أهدافها التي تسعى إلى تحقيقها .

ب: كوابح المشهد: لعل أهم الكوابح في هذا السيناريو التي حالت دون تحقيق الاهداف والحلول المرسومة لها، وذلك من خلال ما أكدته المؤشرات السنوية الصادرة عن الهيئات الدولية كمنظمة الامم المتحدة والمنتدى الاقتصادي العالمي[2]:

(1) ياسمين بلعسل بنت نبي والحسين عمروش، التهديدات الالكترونية والامن السيبراني في الوطن العربي، مجلة نوميروس الاكاديمية، العدد 2، 2021، ص77.

(2) مصطفى إبراهيم سلمان الشمري، الأمن السيبراني واثره في الامن الوطني العراقي، مجلة العلوم القانونية والسياسية، العدد 1، 2021، ص176.

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International / | Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0

1) قصور في الاجراءات المتخذة وضعف الامكانات المسخرة وخاصة التقنيات منها، وتدني أسعار النفط في الاسواق العالمية وإنخفاض العائدات.
2) وغياب ثقافات التغير والتحول لدى الادارة العليا، واكتفاء أغلب المسؤولين عن هذا المشروع بالتصريحات دون الإجراءات الميدانية، وعدم الإهتمام الجدي الذي يفترض إن يتوفر لتحقيق استراتيجية ذات بعد وطني وشامل كنظام الحوكمة الالكترونية.

2: سيناريو التراجع أو الفشل في تطبيق الحوكمة الالكترونية في العراق

إن مشروع الحوكمة الالكترونية في العراق سيفشل كونه تحيطه الضبابية، بسبب غياب رؤية شاملة في أيجاد المتطلبات التقنية، والقانونية، والتنظيمية لأطلاق هذا المشروع، فضلا عن بروز قضايا أكثر إلحاحا من مسألة الحوكمة الالكترونية، خاصة تلك التي تتعلق بالاستقرار والقضاء على الارهاب وهذه القضايا تأخذ من الحوكمة جل جهدها بالوقت والمال للوصول إلى حالة الاستقرار في البلد، فالتصور السائد حول المشروع لا يخرج عن نطاق برنامج أو مخطط أو شبيه إلى حد ما بالمخططات التنموية التي كانت تضعها وزارة التخطيط في السنوات السابقة، بمعنى أن التحول نحو الحكم الرشيد في العراق يأخذ شكلا "أستعراضيا" لضمان الدعم الخارجي وبتعبير أدق هو مشروع لتسويق الصورة الخارجية لا غير[1].

أ: شروط المشهد :

هنالك الكثير من الشروط أو العوامل التي تدعم فشل أو تراجع النجاح للحكومة الالكترونية نذكرها من خلال الآتي[2]:

1) أستمرار سيطرة الهياكل القديمة التقليدية بموظفيها القدماء الذين لا يرغبون في التحول التكنولوجي وعدم إستبدالهم بقدرات شبابية متدرب على التكنولوجيا .
2) الاضطرابات الادارية في المؤسسات الحكومية وكثرة مشاكلها خاصة المتعلقة بالتضخم الوظيفي.
3) ضعف التمويل الكافي لتطبيق الحوكمة الالكترونية في العراق.

(1) مريم خالص حسين، الحكومة الالكترونية، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد 4، كلية بغداد للعلوم الاقصادية الجامعة، 2013، ص152.

(2) المصدر نفسه، 154.

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International / | Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0

ب: كوابح المشهد :

يواجه هذا السيناريو كابح مهم هو تجنب وقوع الحكومات في مثل هذا السيناريو التي تستوجب[1]:

1) ضرورة التركيز على تلافي العيوب منذ بداية المشروع كالاعتماد على مبدأ التعمق في تطبيق الحلول المقترح مع الأخذ بعين الاعتبار دورة حياتها ومدة تطبيقها لإحتمال الفشل الكبير.
2) إن العالم سائر نحو إدارة جديدة تعتمد على تكنولوجية المعلومات، ولا بد من مسايرتها، فضلا عن نشوء جيل جديد من الشباب يؤمن بالتغير.

3 : سيناريو استمرارية محاولات تطبيق الحوكمة الالكترونية

في هذا المشهد استمرارية المحاولات للحكومة العراقية من أجل تنفيذ مشروع الحوكمة الالكترونية، لذلك أوكلت المهمة إلى وزارة العلوم والتكنولوجيا (الملغاة) من أجل تنفيذ مشروع تكنولوجي كبير في جميع أنحاء العراق بالتعاون مع إحدى الشركات العالمية بهدف توفير الوسائل التقنية من (كومبيوتر، وشبكات انترنيت، إلخ) لكل بيت ومواطن عراقي من أجل تهيئة بيئة خاصة للتحول نحول مشروع الحوكمة الالكترونية، إذ إن تحقيق هذا المشروع يعد بداية الثورة العلمية المتطورة، وإن تحقيق مشروع الحوكمة الالكترونية في حال تلقيه الدعم اللازم من أجل تطبيقها على أرض الواقع والذي يؤدي بدوره إلى توفير الخدمات التي تخفف من العبء عن كاهل المواطن عن طريق توفير شبكات حاسوبية وشبكات أنترنيت للمعلومات تكون مركزية ترتبط دوائرها ومؤسساتها في المحافظات كافة بما فيها المدن والقرى[2].

أ: شروط المشهد :

ثمة شروط تدفع باتجاه هذا المشهد وتكون المساعد في تحقيق هذا المشهد[3]:

1) اجراءات الحكومة العراقية إن تعزز حكمها الرشيد عن طرق أضفاء الحداثة والتكنولوجيا في عملها من أجل كسب الدعم الخارجي لها .

(1) لجنة الامر الديواني 22 لسنة 2020، لجنة إدارة وتنسيق النشاط الحكومي باتجاه الحوكمة الالكترونية، الأمانة العامة لمجلس الوزراء، بغداد، 2023.

(2) لجنة الامر الديواني 22 لسنة 2020، لجنة إدارة وتنسيق النشاط الحكومي باتجاه الحوكمة الالكترونية، الأمانة العامة لمجلس الوزراء، بغداد، 2023.

(3) فريق الاستجابة للأحداث السيبرانية، استراتيجية الامن السيبراني العراقي 2022-2025، بغداد، 2022.

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International / | Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0

2) هنالك توجه جاد نحو إنشاء مشروع الحوكمة الالكترونية وتشكيل معالم هذا التوجه وهو أمر حيوي ومهم لكل نشاط في مجال الحوكمة الالكترونية في العراق فأن مثل هذا التوجه بالغ الاهمية نظراً لما يترتب عليه من التزامات كثيرة من جهد ومال والتي تحدد مسار المشروع، وكلما أزداد هذا التوجه عمقاً وإتساعاً إنعكس ذلك على خطوات تحقيق متطلباته اللاحقة .

ب: كوابح المشهد :

إن المشهد يسير على أبقاء الوضع الراهن لوجود الكثير من العراقيل التي تقف أمام التحول إلى النمط الالكتروني من خلال[1]:

1) عدم توفر الامكانات المادية للتوسيع المشروع، لذا نجد إن فكرة مشروع الحوكمة الالكترونية بدأت من عام ٢٠٠٩ وإلى الآن ونحن في عام ٢٠١٨ لم يأخذ المشروع مداه الذي كان مؤمل له فلقد ارتأت الحكومة العراقية إلى أنشاء مشروع الحوكمة الالكترونية منذ عام ٢٠٠٩ من خلال تشكيل هيئة حكومية للمشروع، وشهد عمل الحوكمة العراقية تلكؤ في السنوات السابقة نتيجة تدهور الوضع الأمني وعدم توفر البنية التحتية الإلكترونية مناسبة يضاف اليها مشاكل أخرى كثيرة .
2) وعدم اكتمال استعداد المواطن العراقي لتقبل فكرة التعامل ضمن الفضاء الالكتروني الذي تقدمه الحوكمة الالكترونية، بمعنى تدريب الكوادر البشرية للتعامل مع الثقافات الحديثة من وسائل تكنولوجية متطور من أجل تهيئة العقل البشري للتعامل مع التقنيات بأسلوب جديد وعدم تهيئة التشريعات القانونية التي توفر مظلة قانونية تؤمن العمل تحت الفضاء الالكتروني الواسع.

يمكن القول إن الحوكمة الالكترونية تعد مرحلة حاسمة في الانتقال إلى النمط الالكتروني، والتحول من الاتصال المباشر بالمواطنين مع المؤسسات الحكومية إلى الاتصال الافتراضي عبر شبكات الانترنت ابتداء من الاستخدام الامثل للوسائل التكنولوجية المختلفة، كحلول لمشاكل النمط التقليدي، وكأسلوب جديد ومعاصر لتقديم الخدمات للمواطن بهدف رفع كفاءة الأداء وخفض الاجراءات الروتينية التي يعاني منها المواطنين وتوفير المعلومات بطريقة سهلة وللاستفادة من ثورة المعلومات الحديثة.

(1) فريق الاستجابة للأحداث السيبرانية، استراتيجية الامن السيبراني العراقي 2022–2025، بغداد، 2022.

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International / | Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0

الخاتمة

أضحت الحوكمة الالكترونية واقعاً ملموساً وامتداداً طبيعياً للثورة التكنولوجية التي أصبحت مجمع للمعلومات وخاصة شبكة الانترنت، وقد وجدت كثير من دول العالم في تكنولوجيا المعلومات والاتصال حلولاً جيدة ومبتكرة للتغلب على المشكلات والمعوقات التي تحد من فعالية جهود الادارة العامة ومدخلاً جديد يمكن من خلالها تحقيق نقلة نوعية لتلك الادارات وزيادة كفاءة وفعالية أدائه، وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج والتوصيات يمكن إجمالها بما يلي:

الاستنتاجات:

1. تعد الحوكمة الالكترونية في العراق فكرة جديدة وثقافة متطورة قائمة على الخبرة الطويلة للإدارة العراقية، وتعمل في بيئة متغيرة ومتجددة من خلال إعتمادها على إدارة تكنولوجية المعلومات والاتصال، وإدارة المعرفة كموجه نحو تحقيق الاهداف .
2. إن تطبيق الحوكمة الالكترونية في العراق لم يعد خياراً بل ضرورة، وإن كانت العملية ليست بالأمر السهل مع ما يرافقها من التعقيد وارتفاع التكلفة.
3. إن اعتماد الحوكمة الالكترونية على تكنولوجية المعلومات يتطلب استثمارات مادية وبشرية عراقية ضخمة لذلك وجب الأخذ بالاعتبار حساب العائد من تلك الاستثمارات عن طريق المقاييس والمعايير الخاصة بهذا المجال لتحديد الأفضل والأنسب لواقع ومستقبل المؤسسات الحكومية في العراق.
4. تعد الحوكمة الالكترونية أهم وسائل الاصلاح للأداء الحكومي في العراق، ومدخل إداري متكامل، حيث تسعى للتخلص من مساوئ العمل الاداري التقليدي باستعمال تكنولوجية المعلومات والاتصال.
5. يساعد مشروع الحوكمة الالكترونية في العراق على تخفيض الانفاق الحكومي والتكاليف المباشرة، وتحقيق التنسيق بين المؤسسات الحكومية مع بعضها البعض الآخر، والانفتاح على العالم الخارجي، وخفض الوقت، والعمالة، والتقليل من هرمية المستويات الأدارية.

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International / | Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0

6. تتسم مؤشرات الواقع الراهن في العراق بالتواضع، إذ إنَّ البلاد لا تزال في بداياته الأولى في مجال تطبيق الحوكمة الالكترونية، وتتركز الجهود حالياً في سبيل إنشاء بنية تحتية مناسبة، وصياغة سياسات، وإستراتيجيات واضحة من خلال تكنولوجية المعلومات والاتصال.

التوصيات:

1. تهيئة أبناء مجتمعنا العراقي لإستخدام خدمة الحوكمة الالكترونية بالثقافة المعلوماتية عن طريق عقد الندوات والمؤتمرات أو حتى النشرات الاعلاني لمناقشة وتوضيح سياسية الحوكمة الالكترونية والخدمات التي تقدمها.
2. إعداد الدراسات والبحوث العلمية لدراسة ومناقشة إمكانية تطبيق الخدمة الالكترونية في العراق ومتابعة استمراريتها.
3. إعتماد الخبرة واليد العاملة العراقية في بناء أسس الخدمة الالكترونية وخاصةً في مجال الاتصالات وعدم إطلاق اليد للشركات الاجنبية في نصب وصيانة الاتصالات.
4. بناء نظام تحفيزي مادي ومعنوي يشجع المؤسسات العراقية والافراد على الإستفادة من خدمة الحوكمة الالكترونية على تطبيقها .
5. وضع برامج وخطط إستراتيجية من الاشخاص المعنين في الحوكمة العراقية تتماشى مع التكنولوجيات الحديثة والمتطور والسهر على تنفيذها لتطبيق حكومة الالكترونية تتماشى مع المقاييس العالمية .

References:

1 .Mustafa Youssef Kafi, E-Government, Dar and Raslan Foundation, Damascus, 2009, p. 19.

2 .Mazen Mahdi Habib Al-Aqabi, E-Governance for State Administration, University House for Printing, Publishing and Translation, Baghdad, 2020, p. 21.

3 .Government Institution Talal bin Abdullah Hussein Al-Sharif, Administrative, Arab Scientific Consulting, Human Resources, Cairo, 2010, p. 79.

4 .Ahmed Shaaban Ali Jalda, Public Tender in Light of E-Government, 1st ed., Dar Al-Fikr Al-Jami'i, Alexandria, 2015, p. 29.

5 .Alaa Hussein Al-Tamimi, Public Administration in Light of E-Government, Journal of the Arab Cultural Institute, Volume 3, Issue 3, Amman, 2007, p. 166.

6 .Ahmed Musa Al-Awadat, Obstacles and Difficulties that Enable John to Implement the E-Government Program, Journal of Economic and Administrative Sciences, La Arida University, Amman, 2010, p. 25.

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International / | Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0

7 .Nada Badr Jarrah Shaima Saadoun Mahmoud, Government, Electronic in Iraq, Reality and Problems, Application in Iraq, Arabian Gulf Magazine, Issue 3-4, Baghdad, 2012, p. 130.
8 .Shams Al-Din Dhari Kamel, Government, Electronic in Political Reform, Dubai as a Model, Unpublished Master's Thesis, College of Political Science, University of Nahrain, 2015, p. 155.
9 .Anwar Yahya, E-Government between Challenges and Risks, Electronic Magazine, College of Political Science, Issue 20, Beirut, 2015, p. 15.
10 .Fahd Mahmoud Al-Maamari, E-Government: Reality and Challenges, Muscat Conference, 2010, p. 15.
11 .Anwar Yahya, E-government between challenges and risks, Electronic Journal of the Faculty of Political Science, Issue 20, Beirut, 2015, p. 20.
12 .Mustafa Youssef Kafi, E-administration, Dar Raslan, Damascus, 2011, pp. 301-302.
13 .Turki bin Fahd bin Talib, The role of human resources development in activating e-government in the Riyadh Municipality, unpublished master's thesis, Naif Arab University for Security Sciences, Riyadh 2010, p. 32.
14 .Hamed Abdul Hussein Al-Jubouri, E-government and the challenges of implementation in Iraq, Al-Furat Center for Development and Strategic Studies, p. 10.
15 .Ahmed bin Youssef, Simple obstacles facing media and communication in modern organizations and administrations in Algeria, Ashkat North Africa Magazine, Faculty of Media, Issue 14, Cairo, 2014, p. 89.
16 .Ali Anwar, The Most Important in Local Administration, Bustan Al-Ma'rifah Library, Baghdad, 200 Askari, p. 33.
17 .Fahd bin Nasser Al-Aboud, E-Government: Practical Application of Government-Government Transactions, Al-Obeikan Publishing, Riyadh, 2009, p. 57.
18 .Ghassan Faisal, Elements of Adopting E-Government: A Study of Opinions from a Number of Government Departments in Salah al-Din Governorate, Tikrit University Journal of Smart Administrative Sciences, Issue 7, Tikrit, 2007, p. 128.
19 .Yasmine Balasal bint Nabi and Al-Hussein Amroush, Electricity and Cybersecurity in the Arab Home, Numerus Academic Journal, Issue 2, 2021, p. 77.
20 .Mustafa Ibrahim Salman Al-Shammari, Cyber Law and Its Impact on the Iraqi National Police, Journal of Legal and Political Sciences, Issue 1, 2021, p. 176.
21 .Maryam Khalis Hussein, E-Government, Journal of Baghdad College of Economic Sciences University, Issue 4, Baghdad College of Economic Sciences University, 2013, p. 152.
22 .Diwani Order Committee on December 22, 2020, E-Government Activity Management and Coordination Committee, General Secretariat of the Ministry, Baghdad, 2023.
23 .Diwani Order Committee on December 22, 2020, E-Government Activity Management and Coordination Committee, General Secretariat of the Ministry, Baghdad, 2023.
24. Cyber Events Forecasting Team, Iraqi Cybersecurity Strategy 2022-2025, Baghdad, 2022.

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International / | Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0